

Distr.: General
10 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٦٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز
في التنفيذ والدعم الدولي

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣١٥/٧١، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التحديات التي لا تزال قائمة والتحديات المستجدة التي تحول دون تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وكذلك عن النهج الذي تأخذ به منظومة الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه.

ويصادف هذا التقرير الذكرى السنوية العشرين للتقرير السنوي للأمين العام المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ومن ثم، فهو يدرس من جديد العوامل الهيكلية التي زادت من احتمالات نشوب النزاع وانعدام الأمن في القارة الأفريقية على مدى العقدين الماضيين، والإجراءات الإضافية اللازمة لتحقيق الأهداف والتطلعات المشتركة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويسلّط الضوء أيضاً في التقرير على إجراءات ومبادرات المتابعة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الصادر في عام ٢٠١٧ (A/72/269-S/2017/780).

واتساقاً مع رؤيتي بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وتمشيا مع ولاية القرار ٣١٥/٧١ لوضع مقترحات في مجال السياسات بشأن المسائل المحددة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ (A/52/871-S/1998/318)، يدعو هذا التقرير إلى تعزيز القدرات، باتخاذ تدابير هيكلية لمنع نشوب



النزاعات في أفريقيا. وقد أُحرز تقدم ملحوظ، لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. غير أن ثمة حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية والشركاء الدوليين في أفريقيا لمواصلة تعزيز الجهود التي تقودها أفريقيا من أجل منع النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، بطرق منها اتباع نهج أكثر تكاملا وشمولية محورها الإنسان.

أولا - مقدمة

١ - كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣١٥/٧١، يغطي هذا التقرير التحديات التي لا تزال قائمة والتحديات المستجدة التي تحول دون تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وكذلك النهج الذي تأخذ به منظومة الأمم المتحدة في التصدي لهذه التحديات. وبما أن عام ٢٠١٨ يصادف السنة العشرين منذ نشر التقرير الأول في عام ١٩٩٨ (انظر A/52/871-S/1998/318)، فإن هذا التقرير يسلط الضوء على التقدم المحرز على مدى العقدين الماضيين، وقيم التحديات المتبقية، بالتركيز على الأسباب الجذرية للنزاع.

٢ - وفي الفرع الثاني، يسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز وقيم الأسباب الجذرية التي لا تزال قائمة والأسباب الناشئة للنزاعات، فضلا عن الشروط اللازمة لبناء سلام دائم وتنمية محورها الإنسان. ويتناول الفرع الثالث الإجراءات والمبادرات الرئيسية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، لدعم الجهود الأفريقية الرامية إلى منع نشوب النزاعات، ومعالجة أسبابها الجذرية، والحفاظ على السلام. أما الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، على وجه التحديد، فيشمله تقرير التكميلي بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/73/269). وتمشيا مع رؤيتي بشأن منع نشوب النزاعات والتركيز المتجدد للاتحاد الأفريقي على التدابير الهيكلية لمنع نشوب النزاعات، يدعو الفرع الرابع إلى تعزيز القدرات من أجل منع نشوب النزاعات في أفريقيا على جميع المستويات. ويوجز الفرع الخامس التوصيات الرئيسية في ما يتعلق بتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع أفريقيا ودعمها في منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية.

ثانيا - استعراض العقدين الماضيين

٣ - يقدم هذا الفرع لمحة عامة عن التقدم المحرز في أفريقيا خلال العقدين الماضيين، وقيم بعض أسباب النزاع الهيكلية المتبقية، ويسلط الضوء على بعض التدابير العلاجية التي تتخذها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

ألف - لمحة عامة عن التقدم المحرز في أفريقيا على مدى العقدين الماضيين

٤ - في عام ١٩٩٧، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/1997/46) يطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن مصادر المنازعات في أفريقيا، ويتضمن توصيات بشأن طرق منع تلك المنازعات ومعالجتها، وكيفية وضع الأساس اللازم لتحقيق السلام الدائم والنمو الاقتصادي. وقد حدد التقرير الذي تلاه (A/52/871-S/1998/318) مصادر النزاع في أفريقيا بأنها متنوعة ومعقدة، تشمل تركات تاريخية لأيديولوجيات الحقبة الاستعمارية وفترة ما بعد الحرب الباردة، ومنازعات داخلية على السلطة مرتبطة بمتلازمة "الفائز يأخذ كل شيء"، وغالبا ما تكون تسييسا عنيفا للانتماء العرقي، والاستبعاد الاجتماعي، وعدم المساواة، وسعياً من أجل السيطرة على الفوائد الاقتصادية للموارد الطبيعية ووضع اليد عليها.

٥ - وللتصدي لتلك التحديات، شدد تقرير عام ١٩٩٨ على ما للإنذار المبكر والإجراءات المبكرة والفعالة، وجهود صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام الجيدة الإعداد والجيدة التنسيق التي تقودها أفريقيا، والمسنودة بدعم ومرونة كافيين على النطاق الدولي، من دور حيوي في منع نشوب النزاعات والتصدي لها. وشدد أيضا على أن الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والتنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، والإرادة السياسية، هي أمور مطلوبة لتهيئة الظروف المواتية للسلام والتنمية المستدامة في القارة.

٦ - وفي عام ٢٠١٠، تضمن تقرير استعراضي شامل (A/65/152-S/2010/526) بشأن التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨ تقييماً للتحديات الجديدة والناشئة، والعقبات التي لا تزال قائمة، والحلول والمكاسب والإنجازات المبكرة في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وسلط التقرير الضوء على قدرة أفريقيا المتزايدة على توفير حلول لمشاكلها، والعمل بوصفها شريكا فعالا. وفي هذا الصدد، طُلب إلى الأمم المتحدة أن تعيد تقييم علاقتها بأفريقيا على أساس التكامل، والميزة النسبية، والمسؤولية الجماعية، وأن تقيم شراكات ملائمة لدعم قدرات الحكومات والمؤسسات الأفريقية المعززة بوصفها جهات فاعلة رئيسية في تحقيق السلام والتنمية في القارة.

٧ - وفي واقع الأمر، لقد شهد العقدان الماضيان تقدما ملحوظا، وظهور خطاب أفريقي جديد في جميع المجالات المشمولة في التقارير السابقة. إن أفريقيا لتدفع بنفسها برنامجها الخاص بها، وتنهض لمواجهة التحديات التي تواجهها في تحقيق السلام والتنمية. وقد أحرز تقدم كبير في وضع معايير تنظيمية وصكوك قانونية وسياساتية، وكذلك في بناء القدرات والمؤسسات من أجل التصدي للتحديات الأمنية الجماعية الملحة، وتعزيز أهداف التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإقليمي المشتركة. ومع إنشاء الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وهيكل الحوكمة الأفريقي، جرى تطوير القدرات المؤسسية لأفريقيا لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وبذلت جهود كبيرة لتعميق ثقافة الديمقراطية، ورفض تغيير الحكومات بناء على أسس غير دستورية، وضمان عمليات الانتقال السياسية السلمية بإجراء انتخابات دورية. وقد أحرز تقدم كبير في ما يتعلق بالتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي في أفريقيا، حيث اعتمدت أفريقيا مواقف مشتركة بشأن القضايا العالمية ذات الأهمية بالنسبة للقارة. وتهدف الإصلاحات المؤسسية الجارية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز تلك المكاسب، من أجل تحسين فعالية المنظمة في تنفيذ برنامجها للسلام والتنمية والتكامل، والتصدي للمسألة المزمنة المتصلة بتوفير التمويل لبرامجها وعمليات السلام التي تضطلع بها، وتعزيز الصرامة والشفافية والمساءلة في إدارة مواردها.

٨ - وشهدت أفريقيا أيضا فترة متواصلة من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في العقدين الماضيين. وكما ورد في تقرير عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كانت بلدان أفريقية من بين الاقتصادات العشرة الأسرع نموا في العالم، حيث سجلت معدل نمو سنوي بلغ نحو ٥ في المائة. وزاد حجم التجارة بين أفريقيا وبقية العالم بنسبة ٢٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، ويتوقع أيضا أن يزيد حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية عقب التوقيع، في آذار/مارس ٢٠١٨، على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا. ويرجع هذا النمو الاقتصادي المثير للإعجاب الذي تحقق في العقد الماضي إلى تحسين الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك الإصلاحات في مجال الاقتصاد الكلي، وإلى مناخ متنام من الاستقرار السياسي. وللحفاظ على ذلك، ستحتاج أفريقيا إلى زيادة الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاداتها والنهوض بعمليات التصنيع، مدعومة بالابتكار والعلم والتكنولوجيا. ولا تزال مسألة الحصول على العمل

اللائق، وتوفير المساواة في الاستفادة من الفرص، لا سيما لسكانها من الشباب الذين تتزايد أعدادهم تشكل أولوية ملحة في أفريقيا، وكذلك الحاجة إلى معالجة الأسباب الأخرى للاستبعاد.

٩ - وعلى الصعيد الاجتماعي، أحرزت أفريقيا تقدماً مشجعاً في إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز تعليم الفتيات، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة وفيات الرضع والوفيات النفاسية، ومكافحة الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، وفيروس إيبولا. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد لتحسين مستويات المعيشة لجميع الأفارقة، بما في ذلك في المجالات المتصلة بالصحة، والتعليم العالي، وحماية الطفل، وتمكين المرأة، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، ومرافق الصرف الصحي، والحد من الفقر.

١٠ - وفي العقدين الماضيين، عززت أفريقيا أيضاً تعاونها مع الشركاء الثنائيين، وأظهرت التزامها المستمر بالتعددية، وبتصميم نظام متعدد الأطراف فعال لتعزيز السلام والأمن الدوليين، والعمل الجماعي للتصدي للتهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى، من قبيل تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تحقق زخم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: فقد قدم ٢٨ بلداً أفريقياً بالفعل استعراضاتها الوطنية الطوعية، في هذا الصدد، أو تعزز تقديمها بحلول عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، أقيمت شراكة مؤسسية أقوى وأكثر تقدمية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كما يتضح من توقيع الإطار المشترك لتعزيز الشراكة في السلام والأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وإطار تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

١١ - ولتوطيد تلك الإنجازات ومواجهة التحديات الجديدة والمستمرة، ستحتاج الحكومات الأفريقية، في سياق دعم مقدم من شركائها الدوليين، إلى ضمان التنفيذ الحقيقي والهادف لجميع السياسات التقدمية التي وضعتها من أجل تحقيق السلام والأمن وإعمال حقوق الإنسان، وتطبيق الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وتحقيق التنمية المستدامة. وسيطلب التنفيذ الفعال والحقيقي توافر الإرادة السياسية الكافية من جانب القادة الأفارقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مدعومين بالموارد الكافية، لتحويل السياسات القائمة إلى واقع للشعب الأفريقي. وسيطلب أيضاً إرادة سياسية والتزام متواصل من جانب المجتمع الدولي لدعم عملية السعي من أجل التوصل إلى حلول أفريقية توجهها أفريقيا، وتقودها أفريقيا. ويواصل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضاً عقد اجتماعات تشاورية مشتركة منتظمة، وقد تعهدا بإيفاد بعثات مشتركة إلى مناطق النزاع في أفريقيا، من أجل تيسير صياغة مواقف وتوصيات مشتركة للقيام بعمل مشترك أو منسق.

باء - النزاعات في أفريقيا: الأسباب الجذرية المستمرة والناشئة

١٢ - رغم التقدم المحرز المشار إليه أعلاه، لا يزال هناك الكثير من التحديات. ففي العقدين الماضيين، وكما شهد المجتمع الدولي عدداً من البلدان الأفريقية التي كانت غارقة في نزاعات مسلحة في عام ١٩٩٨ وهي تخرج بنجاح من تلك النزاعات، شهد أيضاً بلداناً أخرى تنكس، أو تشتبك في نزاعات عنيفة، مع حدوث تغيرات كبيرة في تواتر تلك النزاعات وشدها.

١٣ - وتنحو النزاعات في أفريقيا إلى أن تكون نزاعات داخل الدول، أكثر من أن تكون نزاعات فيما بين الدول، وكثيراً ما يكون لها بعد إقليمي وعابر للحدود، ويكون ضالماً فيها جهات فاعلة جديدة متعددة أو وكلاء جدد ومتعددون، ولدى هؤلاء أهداف وأساليب وغايات. وقد برزت ميليشيات محلية،

وجماعات مسلحة فصائلية، وجماعات متطرفة وإرهابية، بوصفها جهات فاعلة جديدة ووكلاء جددًا، إلى جانب الجيوش الوطنية والمحتجين المدنيين. وقد اتسع نطاق الأهداف لتتجاوز مجرد البحث عن السلطة السياسية، وسيطرة الدولة، لتشمل المسائل المتعلقة بالهوية على أساس العرق والدين، والإرهاب، وزيادة سبل الوصول إلى الموارد، كالأراضي والمياه، والحاجة إلى حقوق الإنسان الأساسية، والأمن والتنمية. وكثيرا ما يُستهدف المدنيون والمواقع التي يوجدون فيها كالمستوطنات والمدارس والمرافق الطبية، وتستخدم في الوقت الحاضر أساليب غير تقليدية، ومنها التفجيرات الانتحارية، وعمليات الاختطاف، والعنف الجنسي. وتتسم الاتجاهات الحالية في النزاعات بمحدوث وفيات خطيرة في صفوف المدنيين، وبالتشريد القسري، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والنكسات في عمليات السلام والعمليات السياسية، وبضعف النسيج الاجتماعي وبالحسائر الاقتصادية. وتعكس هذه الاتجاهات أوجه ضعف هيكلية تستلزم زيادة التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مع معالجة الأسباب والعوامل المباشرة في الوقت نفسه، بطرق منها التنمية الشاملة المستدامة.

١٤ - وقد تناولت التقارير السابقة، بما في ذلك تقرير عام ١٩٩٨، مجموعة متنوعة من الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا، التي لا يزال الكثير منها دون معالجة. وهي تشمل الاستبعاد الاجتماعي؛ والفقر؛ والظلم؛ والفساد؛ وسوء إدارة الموارد الطبيعية؛ وانعدام الأمن البحري؛ وتوافر الأسلحة الصغيرة؛ والجريمة المنظمة؛ وضعف المؤسسات؛ وانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل والمرأة؛ وسوء إدارة التنوع؛ والبطالة؛ وأوجه القصور في الحوكمة المتصلة بالديمقراطية، وغياب المشاركة الشاملة للمرأة والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام، والعنف المتصل بالانتخابات، ومتلازمة "الفائز يأخذ كل شيء". ويتناول الفرع التالي ثلاثة أسباب جذرية أخرى للنزاع.

الاستبعاد السياسي وعدم وجود استعداد لحوار حقيقي وشامل للجميع

١٥ - على الرغم من التقدم المحرز في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد، لا يزال الاستبعاد السياسي، كغيره من أشكال الإقصاء الاجتماعي، يشكل المصدر الأساسي للنزاع العنيف في أفريقيا. ويعكس تمهيش أفراد وجماعات من المشاركة في العمليات السياسية أوجه قصور في الحوكمة قد تنشأ جراء قوانين تمييزية وممارسات عرفية، وسياسة "الفائز يأخذ كل شيء"، وعدم التقيد بسيادة القانون، وانتهاك حقوق الإنسان، والتخويف السياسي. والمرأة، والشباب، والأقليات العرقية والدينية وجماعات المعارضة السياسية كثيرا ما تكون هي أكثر الفئات تضررا وتعرضا لتلك السياسات.

١٦ - ويتفاقم الاستبعاد السياسي من جراء تقييد الحيز السياسي، وتخويف المعارضين السياسيين، والافتقار إلى آليات للحوار البناء والمشاركة البناءة. وفي الحالات التي توجد فيها تلك الآليات، تكون الفئات المحرومة والمعارضة راغبة عن المشاركة بسبب الخوف أو بسبب عدم الثقة وغياب الاطمئنان في أي عملية تقودها الحكومة. ونتيجة لذلك، فإن جماعات المعارضة والجماعات المحرومة والمهمشة تنحو إلى حد بعيد نحو اللجوء إلى وسائل أخرى، بما في ذلك العنف، والمطالبة في الانفصال، والاحتجاجات الجماهيرية، للتعبير عن مظلماها، والمطالبة بحقوقها، والسعي من أجل الحصول على التعويض أمام أوجه عدم المساواة والتمييز، وهو مما يهيئ أرضا خصبة للتعبئة لنشوب نزاعات عنيفة.

١٧ - وقد شهد المجتمع الدولي، منذ عام ٢٠١١، كيف أدى الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أفريقيا، إلى التعبئة الجماعية، والاحتجاجات المنظمة على الظروف المعيشية القاسية، وسوء

تقديم الخدمات، وعدم المساواة، والبطالة، والفساد، والقمع، والإفلات من العقاب، والظلم. وفي حالات قليلة، أدى ذلك إلى الإطاحة بالقادة السياسيين أو استقالتهم، وهو مما أدى إلى نمط جديد من التحولات السياسية. ومع تزايد عدد السكان الشباب الذين يمكن تعبئتهم بسهولة نحو ممارسة العنف، باستخدام التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، لا يزال الاستبعاد السياسي والاقتصادي يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والسلام والأمن والتنمية في القارة.

١٨ - ولذلك، فإن اعتماد سياسة شاملة للجميع، مع تدابير لبناء الثقة، عند الاقتضاء، أمر أساسي لتعزيز الحوار والمشاركة في العمليات السياسية، فضلا عن إيجاد مجتمع عادل وسلمي ومزدهر ومتكامل. وتُشجّع الحكومات على خلق وضمان الظروف والفرص التمكينية المؤاتية التي تعزز الشمولية، ومشاركة المجموعات المهمشة أو المحرومة، بطرق منها وضع تدابير إيجابية، وضمان حقوق الإنسان، واعتماد نهج شاملة في مجال الحوكمة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تشجع الحكومات إجراء حوار حقيقي وشامل مع المعارضة، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، باعتبار ذلك وسيلة لإعادة تأكيد العقد الاجتماعي. وينبغي اتباع الاستراتيجيات التي تسهم في منع نشوب النزاعات، مثل اللامركزية، وترتيبات تقاسم السلطة، حسب الاقتضاء، وكذلك وضع برامج للمصالحة والعدالة الانتقالية في حالات ما بعد النزاع.

الضغوط البيئية

١٩ - المسارات التي تربط تغير المناخ بالأمن هي مسارات معقدة ومتعددة المستويات، ولكن يتضح بصورة مطردة أن العوامل البيئية تشكل عوامل لمخاطر محتملة بنشوب النزاعات أو عوامل مضاعفة لمخاطر نشوبها. فالجفاف والتصحر وتدهور التربة والفيضانات تفرض ضغوطا على سبل العيش، وهي من الأسباب المحتملة للتشريد الواسع النطاق الذي يمكن أن يؤدي إلى التوتر، وكراهية الأجانب، والنزاعات العنيفة بين السكان المشردين والمجتمعات المضيفة، بسبب زيادة الضغط على الموارد الشحيحة أصلا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المسائل البيئية الأخرى التي يتسبب فيها الإنسان، كالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وهو أمر سائد في أفريقيا، تعطل النظم الإيكولوجية الطبيعية، والحياة البرية، وتقوض النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتتقاطع على نحو متزايد مع الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية. والفئات المهمشة التي تعيش في المناطق الريفية، ولا سيما النساء والأطفال، هي الأكثر تضررا من التدهور البيئي، بسبب اعتمادها على الموارد الطبيعية لكسب قوتها، وموائلها، وما تملكه من بدائل لكسب العيش ضئيل أو معدوم.

٢٠ - وهناك أجزاء كثيرة من أفريقيا معرضة بنفس القدر للآثار السلبية الهائلة الناجمة عن تغير المناخ، والتي تحدث خسائر فادحة في المجتمعات المحلية، ويمكن أن تهيئ أرضية خصبة للنزاع وتساعد التطرف العنيف. وقد يكون التفاعل بين تغير المناخ والهجرة والنزاعات العنيفة أكثر وضوحا في منطقة الساحل، حيث أثر تقلص بحيرة تشاد على سبل عيش ملايين الناس، وعمق الفقر، وتسبب في التشريد القسري، وزاد احتمالات التعرض للإرهاب والتطرف العنيف. وبالمثل، لطالما ظل القرن الأفريقي يتعرض لآثار تغير المناخ والتنافس على الموارد الطبيعية المستنزفة. ومن المرجح أن تستمر الآثار المترتبة على تغير المناخ، كزيادة تواتر الجفاف وشدته، وارتفاع درجات الحرارة، وتغير التوزيع الجغرافي للآفات والأمراض، في التأثير سلبا على الإنتاج الغذائي والزراعة. وإذا لم يتم التصدي لتلك المخاطر المتعددة، ببذل جهود في مجال الوقاية والحد من المخاطر، تكون راسخة في السياسات الشاملة والعمليات التشاركية، فإنها قد تؤدي إلى عدم الاستقرار ونشوب النزاعات.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا ووسطها، ولا سيما جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، تعاني من تحديات مرتبطة بتغير أنماط تنقل الرعاة، وهو ما يولد توتراً شديداً ونزاعات عنيفة بين الرعاة والمزارعين. وفي نيجيريا، أسفر هذا الأمر عن تصاعد العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقد أدى هذا إلى ارتفاع عدد الوفيات، وتدمير قرى وفقدان سبل كسب العيش. وترتبط هذه الحالة ارتباطاً وثيقاً بالضغط الديموغرافي والإيكولوجية، التي أدت إلى تقلص مساحات المراعي، وغالبا ما يكون ذلك بسبب التوسع في الأراضي الزراعية، والتنمية الحضرية، وتغير المناخ. وهذه الحالة تزداد تعقيدا أيضاً، فهي مرتبطة بصورة متزايدة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو أمر يؤدي إلى الحاجة إلى إدماج المسائل المتعلقة بتغير المناخ في نظم الإنذار المبكر، وفي المبادرات الرامية إلى تحديد الأسلحة الصغيرة.

٢٢ - فمن الضروري التوصل إلى حلول ابتكارية، وتطوير ونقل التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً، من أجل تعزيز التأهب والقدرة على التكيف في مواجهة آثار تغير المناخ. ولذلك، فلا بد من دعم البلدان الأفريقية في تطبيق حلول تكنولوجية مبتكرة في المجالات البالغة الأهمية، كالزراعة الذكية مناخياً، من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، وتعزيز التكيف، ومباشرة الأعمال الحرة، وبناء القدرة على الصمود، وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

الاتجاهات في انعدام الأمن البشري، وضعف تنمية القدرات البشرية، والنزاعات

٢٣ - يشكل انعدام الأمن البشري وضعف تنمية القدرات البشرية جانبين من جوانب الظلم والاستبعاد الاجتماعيين اللذين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالعنف المباشر والهيكلية، وهما مثالان على علاقات القوة غير المتكافئة، وعدم الإنصاف في الحصول على الفرص. فالأمن البشري، في جوهره، إنما يتصل بحقوق الناس وأمنهم وتنميتهم؛ ولذلك، فإن انعدام الأمن البشري هو سبب جذري للنزاع وإحدى نتائجه.

٢٤ - وباعتبار انعدام الأمن البشري سبباً جذرياً للنزاع، فإنه، إلى جانب الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والفقر الهيكلي، والامية، والبطالة، يزيد في تعرض السكان للاستغلال لأغراض العنف والتطرف والإرهاب والهجرة القسرية. وكنتيجة، فإن انعدام الأمن البشري يتفاقم خلال النزاعات العنيفة، وحالات عدم الاستقرار، بسبب ارتفاع مستويات انتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني التي تنتج عن ارتكاب الفظائع، وسوء التغذية، ونقص الغذاء، والتشريد القسري، والاتجار بالبشر، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات والقوات المسلحة، وزيادة العنف الجنسي والاغتصاب المنهجي. وتلك الصلة تؤكد مجدداً الحاجة إلى إدماج حقوق الإنسان والشواغل الإنسانية والإنمائية في العمليات السياسية وعمليات السلام.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان للعولمة تأثير إيجابي وسلي على اتجاهات الأمن البشري في أفريقيا. ولا تزال برامج التكيف الهيكلي التي اعتمدت في ثمانينيات القرن الماضي تلقي عبئاً ثقيلاً من الديون على العديد من البلدان الأفريقية. فقد زادت النسبة المخصصة لخدمة الديون في الميزانيات الوطنية، في حين انخفضت الاعتمادات المخصصة للصحة والتعليم وتطوير الهياكل الأساسية البالغة الأهمية والحاسمة للتخفيف من حدة الفقر، وإيجاد فرص للعمل، وإعمال حقوق الإنسان، وتعزيز الأمن البشري. وكان للحرب العالمية على الإرهاب أيضاً تأثير كبير على الأمن البشري وإمكانيات الوصول إلى المساعدات

الإنسانية، وقد زادت في الإنفاق العسكري على حساب النفقات الاجتماعية والاقتصادية. غير أن هناك جهوداً تبذل من أجل تكميل الاستجابات العسكرية للنزاعات في أفريقيا باستراتيجيات أكثر تكاملاً تشمل التنمية، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، وبناء السلام، ومنع نشوب النزاعات.

٢٦ - ومن ناحية أكثر إيجابية، هناك حاجة متزايدة إلى أن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في أفريقيا بتنفيذ سياسات المحتوى المحلي، التي تيسر تنمية القدرات البشرية، بتشجيع مشاركة المواطنين في القوة العاملة وتنمية قدراتهم، وزيادة استخدام الموردين المحليين والسلع والخدمات المحلية. فسياسات المحتوى المحلي تعزز أيضاً نقل المعارف والمهارات إلى الاقتصاد المحلي، وإلى الشركات والأفراد على الصعيد المحلي. وعلى هذا النحو، فإنها تساهم في تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من قطاع الصناعات الاستخراجية، بإيجادها فرصاً للعمل اللائق، وحفزها النمو الاقتصادي على نطاق واسع. وهناك عدد من البلدان الأفريقية تنفذ سياسات المحتوى المحلي باعتبارها وسيلة لتشجيع الشمول، ومنع تدهور البيئة، وهما مسألتان أثارتا النزاع بين المجتمعات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات في الماضي. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تكون سياسات المحتوى المحلي في أفريقيا موائمة للإجراءات والتوصيات الواردة في التقرير الرئيسي للجنة الأعمال التجارية والتنمية المستدامة، المعنون: "نشاط تجاري أفضل يعني عالماً أفضل" (better business, better world)، تحقيقاً للفعالية في منع نشوب النزاعات. وهذه المواءمة بسيطة وفعالة جداً من حيث التكلفة: فالأعمال التجارية، بإيجادها فرص العمل اللائق، وإعطائها الأولوية لعمالة النساء والشباب، وحمايتها حقوق الإنسان، واستثمارها في المجتمعات المحلية، ودفع حصتها العادلة من الضرائب، سوف تساهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

٢٧ - ومن المسائل الأخرى المتصلة مباشرة بالأمن البشري والتنمية هي مسألة تهيئة البيئة المواتية لعمل المجتمع المدني ومشاركته. فالمجتمع المدني القوي يعزز القيم المدنية، ويزيد احتمالات توافر الشفافية والمساءلة، ويحسن الشرعية، ويساهم في منع نشوب النزاعات. وفي العديد من البلدان الأفريقية، لا تزال مشاركة المجتمع المدني وعمله ضعيفين أو مسيسين إلى حد بعيد. ومن الأهمية بمكان أن تكون عمليات صنع السياسات العامة شاملة للجميع، وينبغي أن تتشاور الحكومات بصورة منهجية مع أفراد المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، وأن تشركهم في هذه العمليات، لكي تعكس احتياجاتهم وأولوياتهم على النحو الملائم. وبالمثل، يجب بذل جهود، خلال عمليات السلام، للتشاور والتواصل بانتظام مع أفراد المجتمع المدني من أجل كفالة إدماج منظوراتهم وأولوياتهم في اتفاقات السلام.

٢٨ - وتكتسب المؤسسات القوية والعدالة والخاضعة للمساءلة أهمية في حماية الناس من التهديدات الخطيرة وهي مطلوبة من أجل تعزيز الأمن البشري والتنمية على نحو منهجي وشامل وواقعي. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى الاستثمار في مؤسسات قوية وغير فاسدة وخاضعة للمساءلة وشاملة، بما في ذلك البرلمانات وهيئات إدارة الانتخابات وهيئات الأمن والعدالة، التي هي ضرورية لحماية حقوق الشعوب الأفريقية والتي تساهم في تعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية على مواجهة النزاعات. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضاً دعم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإقامة شراكات معها، بالنظر إلى المساهمات التي تقدمها لحماية السكان والمجتمعات المحلية وسبل العيش.

جيم - الجهود التي بذلت مؤخراً من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا

٢٩ - نفذت البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، مجموعة من المبادرات التي ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وأُحرز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، ولا سيما برنامجها التنفيذي للسنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣)، مع إطلاق المشاريع الرئيسية الثلاثة، وهي إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإنشاء سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي.

٣٠ - ومن المنتظر أن تنشئ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية سوقاً واحدة للسلع والخدمات تشمل ١,٢ بليون نسمة، وقد اعتمدت إلى جانب البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بالتنقل الحر للأشخاص، وحق الإقامة، والحق في الاستقرار. وعند بدء نفاذ البروتوكول، يُتوقع أن يُنفذ على نحو تدريجي، بحيث يشجع التنقل بدون حاجة إلى تأشيرة، والتكامل. وعندما رحب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوصفها أداة لمنع النزاعات الحدودية بين الدول، وتحقيق خطة عام ٢٠٦٣، سلط الضوء على أهميتها في مواجهة تحديات الهجرة غير المنتظمة، وتعزيز تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي.

٣١ - ويجري أيضاً تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٦ بشأن الخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وتؤكد خارطة الطريق على الحاجة إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة في نفس الوقت. وباقتراح الموعد النهائي للتنفيذ بسرعة، يصبح التعجيل باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تلك الخطة أمراً ملحاً. وفي هذا الصدد، أثنى على البلدين الأفريقيين اللذين كانا أول من قدم تقارير خطية عن الجهود التي يبذلانها في هذا الصدد، وأشجع البلدان الأفريقية الأخرى على أن تحذو حذوهما. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة عند الطلب.

٣٢ - ومما يتصل بتلك المبادرة، التركيز المتجدد الذي يوجهه الاتحاد الأفريقي وجماعته الاقتصادية الإقليمية وآلياته نحو اتخاذ تدابير هيكلية لمنع نشوب النزاعات. وفي عام ٢٠١٥، اعتمد الاتحاد الأفريقي الإطار الهيكلي القاري لمنع نشوب النزاعات، وهو الإطار الذي يجري تنفيذه حالياً لمساعدة الدول على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة شاملة. وهذا الإطار يعطي الأولوية للحلول التي يكون محورها الناس ويوجهها الناس، ويعالج الأسباب الجذرية للنزاعات المتصلة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والتنمية، والحكم، وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، وسيادة القانون، والمسائل الجنسانية، والشباب، والبيئة، وتغير المناخ.

٣٣ - واتساقاً مع إعلان سنة ٢٠١٨ السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، يكثف الاتحاد الأفريقي جهوده الرامية إلى مكافحة مشكلة الفساد المزمن الذي يسلب القارة أكثر من ٥٠ بليون دولار في السنة. وإني أعرب عن ترحيبي بالجهود التي تبذل من أجل الاستثمار في الحملات الرامية إلى التثقيف وزيادة الوعي في مجال مكافحة الفساد، ولا سيما لدى الشباب، وتطوير موقف أفريقي موحد بشأن استرداد الموجودات، باعتبار ذلك مبادرة رئيسية لسنة مكافحة الفساد. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود التي تقودها أفريقيا للتصدي لهذه الآفة، بطرق منها تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق التبادل الطوعي،

والمساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل أفضل الممارسات فيما بين اللجان الوطنية لمكافحة الفساد، ووكالات مراجعة الحسابات وهيئات التحقيق، وكذلك من خلال دعم الجهود الرامية إلى الحد من التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة.

٣٤ - وبناء على موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٧، "جني العائد الديموغرافي من الاستثمار في الشباب"، أكدت الحكومات والمؤسسات الأفريقية مجدداً التزامها القوي بالحد من بطالة الشباب بنسبة لا تقل عن ٢ في المائة سنوياً. وقد اعتمدت خارطة طريق الاتحاد الإفريقي بشأن جني العائد الديموغرافي من الاستثمار في الشباب، وتعهدت بضمان تقديم الخدمات المالية للشباب، والاستثمار في تنمية تنظيم المشاريع، والاستثمار في التعليم والصحة، وخلق فضاء للمشاركة المدنية والسياسية للشباب. وهذه تطورات إيجابية. وإني أشجع بقوة جميع البلدان الأفريقية على تطوير موجزات العائد الديموغرافي لديها، لتتماشى مع خارطة الطريق. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تلك العملية.

٣٥ - وهناك جهود تبذل من أجل تعزيز مشاركة المرأة الأفريقية وتوليها زمام المبادرة على جميع المستويات في منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمدت استراتيجية جديدة للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحدف إلى تيسير تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاتحاد الأفريقي وتحسين تنسيق إجراءات تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. وما زالت الشبكة المعنية بدور المرأة الأفريقية في منع نشوب النزاعات والوساطة، التي أيدتها كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تعمل من أجل تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في عمليات الوساطة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، وتحت قيادة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أوفدت إلى تشاد والنيجر وجنوب السودان ثلاث بعثات تضامن مشتركة من الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة والسويد تحت رعاية شبكة القيادات النسائية الأفريقية. وقد سلطت البعثات الضوء على العنف الجنساني والجنسي، فضلاً عن صوت المرأة ودورها في تحقيق السلام والأمن والتنمية، بما في ذلك ما يتعلق بمنع التطرف العنيف وتعزيز الأمن المناخي.

٣٦ - ويتخذ الاتحاد الأفريقي أيضاً خطوات أولية في إطار الموقف الأفريقي الموحد إزاء فعالية العمل الإنساني، من أجل إنشاء وتفعيل وكالة إنسانية تابعة للاتحاد الأفريقي. وقد شدد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على أن الوكالة ستوجه العمل الإنساني المناسب والفعال في القارة، وستدعم القدرات القارية والإقليمية والوطنية من أجل المنع، والإنذار المبكر، والاستجابة المبكرة، والإعمار المبكر في مرحلة ما بعد النزاع، لتجنب الانتكاس في حالات النزاعات التي يطول أمدها.

٣٧ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، اعتمدت الجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية سياسات وأدوات أساسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتتوافق خططها الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وهو أمر يتطلب التنفيذ المتسق لهاتين الخطتين من المستوى العالمي إلى مستوى المجتمع المحلي. وستواصل الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، للمساعدة في كفالة تحقيق التآزر والاتساق في التنفيذ، بما في ذلك في سياق الإطار المشترك لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، وإطار تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

ثالثا - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة ونهجها

٣٨ - يبرز الفرع التالي الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، حيث ركزت في معظم الحالات على المبادرات والإجراءات التي ساهمت في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ألف - السلام والأمن

٣٩ - واصلت إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، والمبعوثون الخاصون، وممثلو الأمين العام في أفريقيا، استخدام مواردهم المشتركة لدعم التسوية السلمية للأزمات السياسية والنزاعات، والجهود المبذولة الرامية إلى معالجة أسبابها الجذرية. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال دعم الجهود التي تبذلها حكومة الصومال لتعزيز المصالحة كوسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في الصومال، بوسائل منها تقديم الإحاطات المتكررة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وواصل المبعوث الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الجهات الضامنة للإطار، أي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد بُذلت جهود لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، فضلا عن تمكين النساء والشباب والمجتمع المدني من المشاركة في تعزيز أهداف الإطار.

٤٠ - وعقب إطلاق خطة عمل للأمم المتحدة في ليبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تيسير عملية سياسية شاملة تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما، وتشجيع جهود المصالحة المحلية، والتواصل مع الجماعات المسلحة من أجل وضع استراتيجية الأمم المتحدة الطويلة الأجل لمواجهة التحديات. وقد تعاون الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا مع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة لنزع فتيل التوترات والدعوة إلى إجراء حوار سياسي شامل وحقوقي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. وشارك الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز تسوية الأزمات السياسية بالوسائل السلمية، وتهيئة مناخ لإجراء انتخابات سلمية. وقام الممثلان الخاصان معا، بالتعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في البلدان المتضررة، بدعم الاستجابات الدبلوماسية والأمنية والإنسانية للعنف الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام، ودعيا إلى وضع استراتيجية إقليمية مشتركة للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة. وبصدد ذلك، وقع مكتب مكافحة الإرهاب ومفوضية الاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم بشأن التعاون وبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، بدأ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا مشروعا لتعزيز قدرات الدول في وسط أفريقيا على التنفيذ الفعال لاتفاقية كينشاسا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

٤١ - وقدم صندوق بناء السلام التمويل الأولي لبعض مكونات خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل وزاد في قدرة منظومة الأمم المتحدة على توحيد الأداء. وقُدم التمويل للبرامج الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية التي عالجت الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار والأزمة في منطقة الساحل، في نطاق الصلة بين التنمية الإنسانية والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تم تمويل المبادرات التي أطلقت جهوداً جديدة لبناء السلام على المدى الأطول، أو سارعت الجهود الحالية، وكفلت الملكية لزيادة احتمالات تحقيق مزيد

من التغيير المستدام في بناء السلام، وتلك التي استثمرت ٣٠ في المائة من التمويل في مجال المساواة بين الجنسين. وقدم تمويل مخصص من أجل تعزيز المصالحة، وإصلاح القطاع الأمني في بوركينا فاسو، وتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية والمحلية للسلام في تشاد، وإنشاء برنامج لتوظيف الشباب وبناء السلام في مالي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومنع نشوب النزاعات في موريتانيا، ووضع إطار بشأن الامتثال لقانون حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية الدولية لعمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٤٢ - وبدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب دعم بناء السلام، ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، تنفيذ مشروع بشأن مساهمات الشباب في تحقيق السلام المستدام في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع التركيز على ثلاثة بلدان أفريقية في عام ٢٠١٨. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في وضع خطط عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن.

٤٣ - وواصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا توفير منابر فعالة للدعوة إلى تعاون المنظمات الأفريقية مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا بشأن طائفة من المسائل المتصلة بالسلام والأمن والحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وبالمثل، أنشأ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب فريقا مخصصا من أجل تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن السلام والتنمية في أفريقيا.

باء - الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية

٤٤ - في الفترة المشمولة بالاستعراض، بذلت جهود كبيرة لتعزيز إشراك منظمات المجتمع المدني في العمليات الديمقراطية والحكم الرشيد. وواصل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية تمكين منظمات المجتمع المدني في أفريقيا وحشد المجتمعات المحلية لتفعيل نظم المراقبة لدى المواطنين لمكافحة الاتجار بالفتيات في بنن. وأشرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمع المدني في تعزيز الحوار من أجل تحقيق العدالة الانتقالية، وإسماع أصوات الضحايا في جنوب السودان، وقدم الدعم لمبادرات التعافي الاجتماعي، بتنظيم حوارات على صعيد المجتمعات المحلية في رواندا.

٤٥ - وشمل الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي تعزيز قدرات المؤسسات العامة على تقديم الخدمات الأساسية الجيدة، بما في ذلك تحسين نظم الرعاية الصحية. وعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية صاحبة المصلحة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي في أفريقيا. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد، لتعزيز المصادقية والمساءلة في نظم العدالة الجنائية لديها، معززا بذلك ثقة الناس بأن النظام سيعالج بعض الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف.

جيم - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٤٦ - في ما يتعلق بحقوق الإنسان، عُقد أول حوار رفيع المستوى بشأن حقوق الإنسان بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وقد اتفقت المنظمتان على تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان والسلام والأمن، بما في ذلك البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وأطر الامتثال والمساءلة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وتعاون المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية مع الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، من أجل إدماج عوامل الخطر المتعلقة بالجرائم الفظيعة في آليات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة.

٤٧ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عملها من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان، وتحسين حماية المدنيين، وتنفيذ مبادرة "حقوق الإنسان أولاً". وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملت المفوضية على نحو وثيق مع البرلمان، ووزارة العدل وحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، من أجل تعزيز قدراتها في مجال حقوق الإنسان. وفي مالي، أدت أنشطة الدعوة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى إدراج معايير حماية الطفل في إطار الامتثال لحقوق الإنسان الذي وضعتة الأمم المتحدة والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٤٨ - ولتعزيز العلاقة بين التنمية الإنسانية وصلتها بالسلام، تولى الفريق القطري للمساعدات الإنسانية في تشاد، تحت قيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وضع خطة متعددة السنوات للاستجابة في الشؤون الإنسانية تتماشى وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وخطة التنمية الوطنية في تشاد. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين داخليا، والأشخاص عديمي الجنسية، وقدمت الدعم للمؤسسات الأفريقية بمساعدتها في مجال السياسات وبناء القدرات، بما في ذلك في العملية الجارية لإنشاء وكالة إنسانية تابعة للاتحاد الأفريقي.

٤٩ - وعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان جاهزيته واستجابته في الحالات الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على نوع الجنس، ويقوم أيضا ببناء القدرات الوطنية على توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة المراعية للاعتبارات الجنسية في جنوب السودان. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم لتنمية قدرات الموظفين القضائيين، وموظفي إنفاذ القانون، وموظفي الرعاية الاجتماعية، من أجل تحسين التعامل مع حالات العنف ضد الأطفال في نيجيريا.

دال - النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة

٥٠ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم الدعم للجهود المبذولة على الصعيد الإقليمية والوطنية للتصدي للتحديات الهيكلية، وتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة شاملين للجميع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التقرير المعنون "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٨"، الذي يبين أن النمو الاقتصادي الأخير في أفريقيا لم يصاحبه سوى انخفاض متواضع في حالات عدم المساواة، وأن أنماط النمو بوجه عام ليست شاملة للجميع بما فيه الكفاية. وقد حث التقرير البلدان الأفريقية على صياغة سياسات تهدف إلى تنويع اقتصاداتها، والحد من الاعتماد على السلع الأساسية، وتطوير الهياكل

الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الحكم الرشيد. وفرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من تنفيذ مشروع ممول من حساب التنمية أنشأ مكاتب وطنية لنقل التكنولوجيا في مصر، وموريتانيا، والمغرب، والسودان، وتونس، ويستمر إقامة شراكات بين دوائر البحوث، والقطاع الخاص، والحكومات.

٥١ - ودخلت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في شراكة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالماشية في المناطق الحدودية بين كينيا وأوغندا، لتيسير تنقل الماشية، وهو ما أتاح للرعاة في مقاطعة توركانا الهروب من جفاف عام ٢٠١٧، والانتقال السلمي إلى أوغندا للوصول إلى المراعي. وأتاح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فرصا اقتصادية مستدامة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث حسن إمكانية وصولهم إلى الخدمات والتكنولوجيات والأسواق لمنتجاتهم. وتتولى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تنفيذ مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي في منطقة بحر الغزال الكبرى في جنوب السودان لتحسين الأمن الغذائي والدخل.

٥٢ - ولتعزيز التنمية الاقتصادية، قدم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية المساعدة لبعض البلدان الأفريقية في وضع سياسات وطنية في مجالي الاتصالات بالنطاق العريض والاقتصاد الرقمي. ويعمل مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل إبراز أفضل الممارسات والحلول المبتكرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقد بدأ مختبرا بشأن تحقيق الأهداف يربط الحكومات في أفريقيا بخبراء الاقتصاد والسياسة العامة في جنيف. وقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث المساعدة إلى ٢٥ دولة من الدول الأعضاء في أفريقيا في تطوير أو تحديث قواعد بياناتها المتعلقة بفقدان البيانات الناجمة عن الكوارث، وقدم التدريب في مجال استخدام قواعد البيانات إلى ما يقرب من ١٠٠٠ شخص من أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين. واضطلع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بمجموعة من أنشطة الدعوة، والبحوث، وبناء القدرات، لحشد الدعم على الصعيد العالمي، ومعالجة العوائق الهيكلية الرئيسية للتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، وفقاً لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً، للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٥٣ - وبغية كفالة اتباع نهج أكثر تكاملاً، وشاملاً لعدة ركائز في ما يتعلق بالتربط الإنساني والسلام والأمن في منطقة الساحل، عيّنت، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، إبراهيم ثياو، من موريتانيا، بصفته المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وعلى هامش الدورة العادية الحادية والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، أعلنت الأمم المتحدة إعادة تقويم استراتيجيتها المتكاملة لمنطقة الساحل، بوضع خطة للأمم المتحدة لتقديم الدعم لمنطقة الساحل، تحت قيادة نائب الأمين العام. والهدف الشامل لخطة الدعم هو تكثيف الجهود الرامية إلى تسريع الرخاء المشترك والسلام الدائم في بلدان الساحل والمنطقة، بتنفيذ أولويات تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وستعمل خطة الدعم من أجل تحسين توجيه التدخلات، والاستثمارات، والموارد، لتلبية احتياجات بلدان الساحل وأولوياتها وخططها، ومن ثم، المساهمة في تغيير الخطاب المتعلق بمنطقة الساحل، التي تنعم بوفرة مواردها البشرية والثقافية والطبيعية، وهو ما يوفر إمكانات هائلة للنمو السريع.

رابعاً - مسؤوليات تعزيز القدرات لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا

٥٤ - على الرغم من التسليم بأن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول الأعضاء، فقد أحرزت الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، على مدى العقدين الماضيين، تقدماً كبيراً في تطوير قدراتها على منع نشوب النزاعات. وقد تضمنت الجهود المبذولة في هذا الصدد اتخاذ إجراءات وقائية عملية للتصدي للأخطار الوشيكة لنشوب النزاعات العنيفة، وإجراءات وقائية هيكلية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وبناء قدرة الدول والجماعات المحلية على الصمود. ووظفت الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية تلك القدرات لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل منع نشوب النزاعات، بوسائل منها تطوير نظم الإنذار المبكر، وتوفير خدمات الوساطة، ودعم جهود الوساطة، وبناء قدرات لمنع نشوب النزاعات على نطاق الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومع ذلك، وكما لاحظ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مراراً وتكراراً، لا يزال عدد من البلدان الأفريقية عالقة في حلقة مفرغة من النزاعات، وهي نزاعات مرتبطة بعوامل متعددة، بما في ذلك أوجه قصور في مجال الحوكمة.

٥٥ - وقد أكد مجلس السلام والأمن من جديد أيضاً أن الأولوية العاجلة للاتحاد الأفريقي هي تنفيذ الصكوك الحالية لمنع نشوب النزاعات بدلاً من اعتماد صكوك جديدة. واعتمدت البلدان الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، بالفعل، مجموعة كبيرة من الأدوات المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب، والحوكمة، والانتخابات والديمقراطية، واحترام التنوع وحقوق الأقليات، والمساواة بين الجنسين وتنمية المرأة والشباب، وإدارة الحدود والموارد الطبيعية، وتدابير مكافحة الفساد، ونزع السلاح، والإرهاب، وبناء مؤسسات قوية. وتشكل هذه الصكوك إطاراً موحداً من القواعد والمبادئ، وسيؤدي تنفيذها الفعال إلى الحد من مخاطر نشوب نزاعات عنيفة، وإلى إدامة السلام، وتعزيز التنمية المستدامة في القارة.

٥٦ - غير أن تنفيذ تلك الصكوك من جانب الاتحاد الأفريقي والمجموعات والآليات الاقتصادية الإقليمية يظل مجزأً، مع توجيه مزيد من التركيز على الأبعاد المباشرة أو التشغيلية، لأن تطبيقها تطور إلى حد بعيد استجابة لحالات محددة أو لاحتياجات بعينها على أرض الواقع. من ذلك مثلاً، الركائز والأدوات الأساسية للهيكل الأفريقي للسلام والأمن، كالنظام القاري للإنذار المبكر؛ وفريق الحكماء، بما في ذلك، حكيمات أفريقيا (FemWise-Africa)؛ وبعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي؛ وقد أضفى الطابع المؤسسي على الأفرقة الرفيعة المستوى والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي، ويجري استخدامهم جميعاً لمنع نشوب النزاعات والتوسط فيها. ومن ناحية أخرى، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله من أجل تفعيل أدوات المنع الهيكلية، بما في ذلك خارطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وخطة عام ٢٠٦٣، وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، وكلها تتطلب تركيزاً منهجياً واستراتيجياً لمعالجة الأسباب الجذرية المباشرة والهيكلية للنزاع.

٥٧ - ويدل اعتماد مجلس السلام والأمن الإطار الهيكلي القاري لمنع نشوب النزاعات، بوصفه أداة شاملة للعمل الوقائي، على الالتزام الذي يبديه الاتحاد الأفريقي من أجل سد الثغرات الموجودة في تنفيذ أدواته المتعلقة بالمنع التنفيذي والهيكلية. وبفضل هذا الإطار، تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل الترويج لاعتماد نهج منسق على نطاق اللجنة لمنع نشوب النزاعات. وقد أنشئت فرقة عمل مشتركة بين

الإدارات لمنع نشوب النزاعات بهدف تعزيز التنسيق داخل اللجنة وكذلك داخل الاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين، على أساس التكامل والميزة النسبية وتقاسم الأعباء والمسؤولية الجماعية.

٥٨ - ويقدم الاتحاد الأفريقي أيضاً المساعدة إلى دوله الأعضاء، بناء على طلبها، في تقييم مواطن الضعف الهيكلي لكل بلد: أداة لتيسير التعرف المبكر على الضعف الهيكلي للبلد إزاء النزاعات، تشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي الوقت نفسه، يدعم الاتحاد الأفريقي الدول في تطوير استراتيجيات التخفيف الهيكلية للتأثر الهيكلي للبلد التي تحدد طرائق التنفيذ ذات الصلة بخيارات المنع والتخفيف الهيكلية. وأنشئ أيضاً فريق عامل تقني معني بالتدابير الهيكلية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا لدعم هذه العملية، يضم الاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك، لم يتطوع حتى الآن سوى عدد قليل من البلدان الأفريقية، لإجراء تقييمات للضعف الهيكلي لديها. ومن المحتم أن تستفيد البلدان الأفريقية من هذه العملية، وربما تدرجها في الآليات الوطنية القائمة الأخرى، مثل خطط التنمية الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٥٩ - وتقوم الجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية أيضاً بتنمية قدراتها على منع نشوب النزاعات، وتشمل الأبعاد التشغيلية والهيكلية على السواء. وفي ما يتعلق بالأبعاد التشغيلية، فقد سجلت هذه الجماعات والآليات تقدماً ملموساً في تطوير نظم الإنذار المبكر، وتوفير خدمات الوساطة، وتقديم الدعم لجهود الوساطة، والدبلوماسية الوقائية، ومراقبة الانتخابات، رغم أن التقدم متفاوت من حيث ولاية كل منها وقدراتها ومواردها. وفي ما يتعلق بالأبعاد الهيكلية، فإن لدى الجماعات الاقتصادية والآليات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، مجموعة من الصكوك التي تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والديمقراطية، والانتخابات، والحكم الرشيد، والإغاثة الإنسانية، والتكامل الإقليمي، وجميعها توفر إطاراً شاملاً لاتخاذ إجراءات منسقة ومتضافرة للتصدي لأسباب الهيكلية للنزاع. غير أن تنفيذ هذه الصكوك لا يتضمن بالضرورة التركيز على النزاعات أو منعها. ومع ذلك، فإن هناك وعياً متزايداً لدى الجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية بالحاجة إلى ربط العمل الإنمائي بمنع نشوب النزاعات. وهذا يتوافق مع النتائج الرئيسية للمنشور المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي لعام ٢٠١٨ المعنون "سبل السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة"، الذي يدعو إلى إدماج التدابير الوقائية في السياسات والجهود الإنمائية، ويدعو الجهات الإنمائية الفاعلة إلى دعم البرامج الوطنية والإقليمية لمنع نشوب النزاعات.

٦٠ - إن التعاون والتنسيق على مختلف المستويات أساسيان جداً لتعزيز قدرات منع نشوب النزاعات في القارة. وهناك حاجة إلى زيادة الشراكات المتصلة بمنع نشوب النزاعات بين الجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك بين الاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، والأمم المتحدة، ومع منظمات المجتمع المدني الأفريقية، والقطاع الخاص، على أساس الميزة النسبية. وكما أكدت من جديد خلال المؤتمر السنوي الثاني للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، المعقد في أديس أبابا في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، تلتزم الأمم المتحدة بمواصلة تعميق الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا السياق، كررنا، أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، دعوتنا أيضاً إلى تعزيز نهج شامل ومتكامل ومنسق لمنع نشوب النزاعات، يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات ويعزز العمليات السياسية واحترام سيادة القانون، ويعزز التنمية المستدامة والشاملة، بطرق منها خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

ألف - ما ينطوي عليه تجديد التركيز على التدابير الهيكلية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا

٦١ - كما هو مبين أعلاه، لأفريقيا مجموعة كبيرة من الأدوات لمنع نشوب النزاعات، توفر إطاراً كلياً ومتكاملاً وشاملاً للتصدي للعوامل المباشرة والأسباب الهيكلية للنزاع على نحو أكثر منهجية واستراتيجية. إن ما نحتاج إليه هو إرادة وقدرات سياسية حقيقية، بما في ذلك الموارد المالية، من أجل التنفيذ الفعال للصوصك القائمة التي تترجم الأدوات القائمة لمنع نشوب النزاعات إلى حقيقة واقعة بالنسبة للشعوب الأفريقية.

٦٢ - ولمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات بفعالية، ينبغي أن تهدف جهود التنفيذ أيضاً إلى بناء قدرات لمنع نشوب النزاعات وتعزيزها، لا سيما على الصعيد المحلي. ومن الأمور البالغة الأهمية تقاسم الدعم للآليات التقليدية أو المجتمعية القائمة لمنع نشوب النزاعات، وكذلك ضرورة تعزيز قدرات الهيئات الوطنية الرئيسية، كالبرلمانات، ومؤسسات الأمن والعدالة، وهيئات إدارة الانتخابات. فعلى سبيل المثال، سيساعد دعم الهياكل الأساسية الوطنية والمحلية للسلام والوساطة الداخلية على تطوير الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وتجهيزها وتمكينها بالمهارات الملائمة للوساطة والتفاوض والحوار، وهو ما يساهم في بناء مجتمعات قادرة على الصمود، ويمنع نشوب النزاعات العنيفة. وكما يتبين في بلدان مثل غانا، وكينيا، توفر الهياكل الأساسية الوطنية للسلام منصة شاملة للتعاون المنظم بين السلطات الحكومية؛ والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب والزعماء التقليديين والدينيين والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر؛ والقطاع الخاص، من أجل منع نشوب النزاعات وحلها. فهذه المبادرات، التي أثبتت فائدتها في الجهود المبذولة على أرض الواقع لمنع نشوب النزاعات، ينبغي تكرارها وتوسيع نطاقها في أفريقيا وخارجها.

٦٣ - ويتصل بهذا الأمر الحاجة الأساسية للملكية الوطنية لمنع نشوب النزاعات لكفالة الفعالية والاستدامة. وكما ذكر أعلاه، فإن العديد من الأسباب الجذرية للنزاعات مرتبطة بعوامل متعددة، بما في ذلك أوجه القصور في مجال الحوكمة. ومن نتائج ذلك، أن ملكية وقيادة الحكومات الوطنية، فضلاً عن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب لزاماً أمورهم، أمر أساسي في منع نشوب النزاعات العنيفة، ومعالجة أسبابها الجذرية والحفاظ على السلام.

٦٤ - وبالنظر إلى دور هذه الجهات في تيسير المنع الهيكلي ومساعدة الدول في ذلك، يتحتم على الاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية الأخرى تعزيز قدرتها على إدماج المسائل المتعلقة بالمنع في جميع برامجها وأنشطتها. وينبغي أن يتسع نطاق جهود الإدماج هذه لتشمل دورة تطوير البرامج، بدءاً من وضع التصورات والتصميم، وانتهاء بالرصد والإبلاغ والتقييم وتقدير الأثر. وتتولى الأمم المتحدة تنفيذ الشيء نفسه. ففي شباط/فبراير ٢٠١٨، عرضتُ منهاجاً متكاملاً بشأن منع نشوب النزاعات، وهو منهاج سيوفر الإطار المفاهيمي والتشغيلي لترجمة وإدماج رؤيتي بشأن منع نشوب النزاعات في جميع ركائز عملنا المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وسينطوي المنهاج على مسؤوليات مشتركة، وإن كانت متباينة تضطلع بها الجهات الفاعلة كافة في الأمم المتحدة على ثلاثة مستويات، وهي المستوى القطري والمستوى الإقليمي ومستوى المقرر، من أجل التغلب على التجزؤ، وتوطيد قدراتنا لمواجهة التحديات المتصلة بمنع نشوب النزاعات.

٦٥ - ومن الأمور الأساسية في تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، ضرورة مواصلة تحسين أوجه التآزر والعمل المنسق بين الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وهيكلية

الحكم في أفريقيا، وهما آليتان هامتان ومتربطتان لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ومن شأن زيادة أوجه التآزر بين هذين الهيكلين على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي، أن تساعد على تحسين معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في القارة. وفي سياق إطار عملهما المشترك لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، سيعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على هذا الأساس، لدعم الجوانب ذات الصلة في هيكل الحوكمة في أفريقيا.

باء - مواصلة عمل الأمم المتحدة ودعمها لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا

٦٦ - على مدى العقدين الماضيين، ظلت الأمم المتحدة متسقة في تقديم الدعم، في مجالات السياسات العامة، والمجالات التقنية والمالية، ومجال تنمية القدرات، من أجل منع نشوب النزاعات، إلى الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفئات المجتمع المدني. وهي لا تزال ملتزمة بمساعدة القادة الأفارقة والشعوب الأفريقية في جهودهم الرامية إلى إيجاد حلول دائمة تقودها أفريقيا من أجل إسكات دوي المدافع، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وبناء مؤسسات قوية، وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة.

٦٧ - وتمشيا مع الإطار الهيكلي القاري لمنع نشوب النزاعات، ستواصل الأمم المتحدة دعم تنمية الهياكل الأساسية الوطنية والمحلية للسلام. ومن خلال البرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية، ستواصل المنظمة توفير القدرة التحليلية اللازمة لتعزيز برجة مراعية لظروف النزاعات وممانعة لنشوبها، وذلك بطريقة مشتركة بين الركائز وشاملة، فضلا عن توجيه مبادراتها هي في البلدان الأفريقية، من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق إطار الشراكة للحالات المتأثرة بالأزمات، الذي وُقّع في عام ٢٠١٧، وإطار الشراكة الاستراتيجية لخطة عام ٢٠٣٠، الذي وُقّع في أيار/مايو ٢٠١٨، سوف تتولى الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وضع تحليلات وأدوات مشتركة لاستكشاف نهج جديدة للاستثمار في مجال منع نشوب النزاعات، وتوسيع نطاق التأثير بتعزيز التمويل. وستعزز المنظمتان تعاونهما أيضا بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، في سياق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٨ - وستواصل المكاتب السياسية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة عملها، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، في توفير خدمات الإنذار المبكر، ودعم الجهود الرامية إلى معالجة المظالم عبر الوطنية والإقليمية. سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الاضطلاع بدور تيسيري بارز لدعم الولاية التي أضطلّع بها في مجال المساعي الحميدة في معالجة المسائل الناشئة أو النزاعات التي هي في بداياتها. وستظل جهودهما هذه ذات أهمية حاسمة في التصدي للمسائل العابرة للحدود أو المسائل الشاملة المتصلة بمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

٦٩ - وستواصل البعثات السياسية الخاصة الست عشرة المنتشرة في أفريقيا، أو العاملة حصريا بشأن حالات فيها، الاضطلاع بمجموعة واسعة من المهام المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، تتراوح بين تقاسم الدعم في إطار المساعي الحميدة لعمليات الحوار الوطني، وبذل الجهود في مجالي رصد الانتخابات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وستواصل الأمم المتحدة أيضا دعم تعزيز قدرات الوساطة لدى المنظمات

الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، بناء على الدعم المقدم بالفعل إلى الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٧٠ - ومع مواصلة الأمم المتحدة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي هي بحد ذاتها إطار عالمي للتعاون من أجل منع نشوب النزاعات العنيفة وتشجيع التنمية المستدامة، ستشجع المنظمة تعميم مراعاة منع نشوب النزاعات في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجريها الدول الأعضاء. وهذا أمر أساسي لأن عدداً كبيراً من البلدان الأفريقية، كما لوحظ أعلاه، تعزم تقديم استعراضاتها بحلول عام ٢٠١٩. وسيشجع الاضطلاع بجهود مماثلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. فعلى سبيل المثال، ففي سياق منطقة الساحل، اتاحت إعادة تقويم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تحسين إعادة توجيه خطة عام ٢٠٣٠ لتكون في صميم الاستجابة الدولية في منطقة الساحل. وساهمت العملية الشاملة التي أجريت لوضع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل في ضمان تولي بلدان المنطقة زمام أمور الخطة وقيادتها. وسواصل المستشار الخاص لمنطقة الساحل العمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، لكفالة زيادة مواءمة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مع الأولويات الوطنية والإقليمية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - تكمن مهمة منع نشوب النزاعات في صميم ولاية الأمم المتحدة، إذ تشمل جميع ركائز عملها. وهي أيضاً جزء لا يتجزأ من عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، وهي ضرورية لتحقيق الرؤية القارية المشتركة المتعلقة بتحقيق التكامل والازدهار والسلام في أفريقيا. ولذلك، فإن منع نشوب النزاعات ليس واجباً أخلاقياً وقانونياً على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية فحسب، بل هو أيضاً حجر الزاوية في أمننا الجماعي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

٧٢ - وكما هو مؤكد في هذا التقرير، فإن منع نشوب النزاعات يشتمل على مجموعة من إجراءات المنع التنفيذية والهيكليّة، التي يُضطلع بها في الأجلين القصير والطويل على السواء لمعالجة الأسباب المباشرة والجدرية للنزاعات. وتضطلع الدول الأعضاء بالمسؤولية الأساسية عن منع نشوب النزاعات، وهذا المنع يتعلق، في نهاية المطاف، بقدرتها على بناء القدرة على الصمود في مواجهة النزاعات العنيفة، وتعزيز القدرات المحلية لبناء السلام والحفاظ عليه، وتعزيز التنمية المستدامة. وتضطلع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، بدور في مساعدة الدول في هذه الجهود، وقد طور كل منها استراتيجياتها وأدواتها الشاملة والمتكاملة في هذا الصدد لمنع نشوب النزاعات. وعلى الرغم من إحراز تقدم جدير بالثناء، فإن المكاسب متفاوتة. وفي بعض الحالات، يظل التنفيذ الكامل للصكوك العديدة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات متخلفاً، فهناك حاجة متزايدة إلى تعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى منع نشوب النزاعات في جميع مراحلها، ومعالجة أسبابها الجذرية.

٧٣ - وتمشيا مع الإطار الهيكلي القاري لمنع نشوب النزاعات، لا بد للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، من أن تعزز

عملها في مجال منع نشوب النزاعات. وعليها أن تنفذ وتعزز الصكوك القائمة التي اعتمدها والمتعلقة بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحكومة، والديمقراطية، والانتخابات، وتدابير مكافحة الفساد، وحقوق الإنسان، وإدارة الحدود، التي هي ذات أهمية حيوية لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاع.

٧٤ - وتُشجّع البلدان الأفريقية على اتباع سياسة شاملة للجميع وتيسير ودعم الآليات البناء للحوار مع جميع شرائح المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تعزز هذه البلدان بناء اقتصادات شاملة للجميع، بتمكين النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى، وإيجاد فرص للعمل اللائق للأعداد المتنامية من شبابها، وتعزيز المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية في القطاعات الاقتصادية والمالية والمؤسسية.

٧٥ - وبالنظر إلى الصلة بين البيئة والنزاع، بإمكان البلدان الأفريقية، أن تتخذ، على سبيل الاستعجال، تدابير ترمي إلى تعزيز القدرة على الصمود والتأهب لمواجهة تغير المناخ، بطرق منها كفالة وضع استراتيجيات للتكيف، وتعزيز الأمن الغذائي، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي والحفاظ على البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم إدماج المسائل المتعلقة بتغير المناخ في آليات الإنذار المبكر الوطنية.

٧٦ - وبإمكان فئات المجتمع المدني الأفريقية، بما فيها الأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر، أن تقدم المزيد من المساعدة لتلك الجهود، بإجراء بحوث ناقدة بشأن العوامل التي تيسر السلام والقدرة على الصمود في القارة، فقد تكون مختلفة عن العوامل التي تسبب النزاع والعنف.

٧٧ - ويجب أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية المعنية عملها من أجل تعزيز وحدة الهدف، بكفالة اتباع نهج منسق في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكلتاها مفيدتان في معالجة العوامل الهيكلية والأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا. وبالنظر إلى كثرة الصكوك، فإن كل منظمة مدعوة إلى مواصلة تعزيز الاتساق والتنسيق والتآزر في الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني. وتوفر آليات مثل المؤتمر السنوي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والمشاورات بين المكاتب، وآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالشؤون الأفريقية، منابر مفيدة لتحسين التشاور، وتبادل المعلومات، والتخطيط المشترك في الجهود التي نبذلها من أجل تعزيز الدعم المنسق لتحقيق السلام في أفريقيا وألوياتها الإنمائية.

٧٨ - ولقد حرصت، منذ توليت منصبي، على جعل منع نشوب النزاعات وشرائنها مع أفريقيا، من خلال الاتحاد الأفريقي، أولويتين أساسيتين، مع رؤية تقتضي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمساعدة البلدان الأفريقية في تفادي اندلاع أو تجدد الأزمات والنزاعات العنيفة التي تترتب عليها آثار سلبية على السكان المدنيين، وتقوض المؤسسات والقدرات اللازمة لتحقيق السلام والتنمية. ويوفر الإطار المشترك لتعزيز الشراكة في السلام والأمن، وإطار تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ركيزة أساسية لتفعيل تلك الأولويات. وفي المؤتمر السنوي الثاني المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، استعرضت المنظمتان التقدم الذي أحرزته في تنفيذ إطار تعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، وأيدتا خطة عمل بشأن إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل كفالة تحقيق الاتساق في تنفيذ هذين الإطارين وخطط عملهما. وليس هناك من شك في أن التنفيذ المنسق للإطارين سيسهم في منع النزاعات العنيفة ومعالجة أسبابها الجذرية والنهوض بالجهود المشتركة التي نبذلها من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة الشاملة في أفريقيا.